بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الرجوع إلى التشكيل العمرانى المتضام لتحقيق التنمية المتواصلة بالواحات المصرية

أ.م.د. أحمد محمود يسرى* **د.م. على محمد الحسينى****

*كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى، جامعة القاهرة **كلية الهندسة، جامعة المنيا

الملخص: هل يؤدى التشكيل العمرانى المتضام إلى تحقيق التنمية المتواصلة؟ يدور الجدل فى الغرب حول إجابة هذا السؤال فى العقد الأخير. وتحاول الورقة اختبار هذه الفرضية فى واقعنا من خلال دراسة تجمعات الواحات المصرية. فقد تأصل التشكيل المتضام فى تراثنا العمرانى، وبصفة خاصة فى تجمعات الصحراء، وكان من أهم أسباب التواصل فيها على مر السنين. ويتزامن طرحنا لهذه القضية مع اهتمام الدولة بتنمية هذه التجمعات وإعداد المخططات لها على نحو يخالف مبدأ التضام ويغير من نمطها التقليدى ولا يتوافق مع البيئة. وتهدف هذه الورقة إلى إبراز أهمية الرجوع إلى التشكيل العمرانى المتضام لتحقيق تنمية ترتكز فى تواصلها على الحفاظ على القيم التاريخية والثقافية لهذه المجتمعات التراثية المميزة. وتوصى الورقة بانتهاج التضام الذى يحافظ على المقياس الانسانى، وذلك من خلال: تكثيف العمران فى حجم يحقق التجانس والتماسك الاجتماعى، وتشجيع خلط استعمالات الأراضى لتحقيق الحيوية والتفاعل الإنسانى، وتعدد الأنشطة وتكثيفها لتعظيم اقتصاديات الاستخدام وتقصير مسافات الرحلات. كما تنادى الورقة باختبار هذه التوصيات فى مشروعات تجريبية محدودة تحقق التنمية المتواصلة بتدرج ومرونة.

مقدمة

اهتم العالم الغربى منذ بداية التسعينات بالعلاقة بين التشكيل العمرانى للتجمعات والتنمية المتواصلة. وأفرز هذا الاهتمام ظهور فكرة المدينة ذات التشكيل العمرانى المتضام وتبنى هذا الاتجاه كسياسة لتحقيق استراتيجيات التنمية المتواصلة. ولا يزال هذا الفكر حديثا نسبيا فى ال غرب ويقابل جدلا واسعا حول فعالية تطبيقه. وفى إطار استعراض البحث لجدلية تحقيق التنمية المتواصلة القائمة على التضام، نبحث عن موقعنا من هذه القضية من خلال دراسة حالة لتجمعات الواحات المصرية. فهذه التجمعات تتميز بأن نمطها العمرانى التقليدى يستند فى أصوله إلى التشكيل المتضام الذى حقق له التواصل والاتزان البيئى والاجتماعى والاقتصادى. وقد أدى الاهتمام بتنمية الواحات منذ منتصف هذا القرن تقريبا إلى تغير ملحوظ فى التشكيل العمرانى للتجمعات كان من أهم سماته التخلى عن التضام المميز لها. كما أن المخططات الجديدة التى أعدت لتنمية هذه التجمعات فى العقدين الأخيرين لا تعكس الاهتمام بالقيم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التى لازمت التضام العمرانى.

ويؤكد البحث على ضرورة تبنى سياسة التشكيل المتضام لتحقيق التنمية المتواصلة، مع الأخذ فى الاعتبار أن عملية الدمج الذى ننشده على المستوى المحلى يختلف فى أسسه ومقوماته عن مفهوم التضام فى فكر التخطيط الغربى. وإن كنا نتفق مع الغرب فى فكرة التضام كأرضية مشتركة للتنمية المتواصلة إلا أننا تختلف فى شكل ومقياس التضام وكذلك فى أولويات عناصر التواصل. ويدعو الباحثان إلى أهمية إدراك المخطط المحلى لهذا الاختلاف فى المفاهيم حتى لا ننزلق إلى خطأ عادة ما يتكرر باتخاذ الفكر الغربى كمرجع بالتسليم لما نعتبره تقدما فى العلوم.

تطور مفهوم التنمية المتواصلة

بدأ مفهوم "التنمية المتواصلة" أو "المستدامة" (sustainable development) فى الظهور كمبدأ عام متعارف ومتفق عليه من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future) المعد من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (World Commission on Environment and Development)، والمعروف بتقرير (Brudtland) عام 1987، والذى تم تعريف التنمية المتواصلة فيه على أنها "التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار تمكين الأجيال المستقبلية من تحقيق متطلباتهم وطموحاتهم" [1]. وتطور هذا المفهوم بصورة أكبر من خلال مؤتمر الأرض (Earth Summit) تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1992، وفيه تم تحديد الأهداف والوسائل التى يمكن استخدامها لتحقيق التنمية المتواصلة من خلال "بيان ريو" (Rio Declaration) وفى الأجندة التنفيذية (Agenda 21) المفسرة له [2].

ومنذ أوائل التسعينيات تم العمل بمفهوم التنمية المتواصلة والذى ركز بصفة خاصة على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة ومواردها وتقليل التلوث بكافة صوره، وذلك فى إطار تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات من خلال رفع قدرة الأنظمة الإيكولوجية (ecosystems) وتقليل الآثار السلبية للتنمية والتخطيط العمرانى على البيئة إلى أقل حد ممكن. ومنذ ذلك الحين أصبحت التنمية المتواصلة المفهوم الأساسى الذى يبلور سياسات وأنشطة التنمية فى العالم [3].

مفهوم التشكيل العمرانى المتضام للمدن فى العالم الغربى

فى إطار تطور مفهوم التنمية المتواصلة بدأ العالم الغربى بتطوير السياسات المناسبة لتحقيق مبدأ الاستدامة فى جهود وأنشطة التنمية العمرانية. وقد بدأت هذه الجهود فى عام 1990 بإصدار تقرير "الورقة الخضراء" (Green Paper on the Urban Environment) من قبل مفوضة المجتمعات الأوروبية (Commission of European Communities - CEC) [4]. وينادى هذا التقرير بالرجوع إلى المدينة ذات التشكيل المتضام أو المدمج (compact city)، وذلك على نمط المدن الأوروبية التاريخية التى تحتوى على أنوية ذات كثافة سكانية وبنائية عالية تمثل أماكن مثالية للسكن والعمل فى إطار من التفاعل الاجتماعى [5].

وفى هذا الإطار تبنى العديد من الدول برامج واستراتيجيات تربط بين التنمية المتواصلة والتشكيل العمرانى مثل أستراليا فى بداية التسعينيات ببرنامج (Australia's Better Cities Programme) والمملكة المتحدة فى استراتيجية (Sustainable Development Strategy) عام 1994 [3]،[5]. وكان القاسم المشترك فى هذه البرامج أن المدينة المتواصلة لابد أن تأخذ حجما يتناسب مع مسافات السير وركوب الدراجات ورفع كفاءة وسائل المواصلات العامة والتقليل من استعمال السيارات الخاصة وما يترتب عليها من الحد من الاختناقات المرورية والحوادث الناشئة عنها. ويساعد التشكيل العمرانى المتضام للمدينة المتواصلة على تشجيع التفاعل الاجتماعى وإحياء الحياة الحضرية ويقلل من مسافات الرحلات وبالتالى تقليل التلوث الناتج عن الحركة الآلية وتوفير الطاقة. كما أن من أهداف المدينة المتواصلة رفع الكثافة السكانية وإعادة استخدام المرافق والاستعمالات القائمة مما يساعد على تحسين اقتصاديات الخدمات والمرافق [3]،[5]،[6]،[7].

الجدل حول مفهوم المدينة المتضامة فى الفكر الغربى

وبالرغم من تبنى العديد من الدول لمفهوم المدينة المتضامة فى استراتيجيات وسياسات التنمية، إلا أن هذا المفهوم يلاقى جدلا كبيرا فى الأوساط الفكرية الغربية حول مدى كفاءته لتحقيق التواصل المنشود. فيرى المعارضون للتضام أن هذا التشكيل يتعارض مع فكرة الحياة بالضواحى (suburban living) الراسخة فى أذهان الغرب. كما أن الكثافات العالية التى ينادى بها هذا الاتجاه له عيوب عديدة مثل اختناقات المرور والتكدس السكانى وزيادة التلوث الذى قد لا يوازى المكاسب المترتبة على توفير

الطاقة. وفى رأيهم أن التقارب العمرانى الناتج عن التشكيل المتضام لا يحقق بالضرورة الترابط الاجتماعى المطلوب فى ظل إمكانيات الاتصال الحديثة. وإذا كانت فكرة المدينة المتضامة تقوم على استغلال الأراضى الفضاء فإن ذلك يتعارض مع فكر المدينة الخضراء (green city). ولا يتسم التخطيط المتضام بالمرونة اللازمة لاستيعاب أى زيادة مستقبلية فى السكان والكثافات داخل الكتلة العمرانية [5]،[6]،[8].

التشكيل المتضام فى تراثنا العمرانى

لا يقابل الجدل المثار فى الغرب حول العودة إلى التشكيل العمرانى المتضام لتحقيق الاستدامة جدلا مماثلا فى مجتمعاتنا التى قد تأصل فيها هذا التشكيل. ولذلك كان من الأهمية أن نبدأ فى هذا البحث إثارة هذه الجدلية فى مجتمعنا العربى والإسلامى، خاصة وأن التشكيل المتضام له جذوره العميقة فى تراثنا العمرانى ويرتبط ارتباطا وثيقا بجوانب ثقافتنا. ومن ناحية أخرى فإن استمرارية وثبات هذا التشكيل العمرانى المتضام فى القلب التاريخى للمدن العربية لمئات السنين حقق التواصل الاجتماعى والمهنى للأجيال المتلاحقة ونتج عنه تشكيل هويتنا العمرانية المتميزة.

لاشك أن للدين الإسلامى تأثيرا كبيرا فى التشكيل المعمارى والعمرانى التراثى. فقد كان المسجد هو القلب المحرك للحياة فى المجتمع. فبالإضافة إلى كونه مكانا للعبادة فقد كان أيضا مقرا للحكم وبيتا للمال ومدرسة للعلم وما إلى ذلك من مظاهر الحياة. ولذلك كان وجود المسجد فى مركز العمران أساسيا لكثرة التردد عليه ولسهولة الوصول إليه من أرجاء المساكن المحيطة به فى نطاق مسافات السير على الأقدام [9]. الأمر الذى أدى إلى التشكيل المتضام المتوافق مع دعوة الدين للترابط الاجتماعى والحث على كثرة الخطى للمساجد.

كما كانت الأسواق التى تضم الأنشطة التجارية والمهنية عنصرا أساسيا فى تشكيل المدن العربية ومصدر تفاعلها الاجتماعى وحيويتها. وقد تمركزت الأنشطة التجارية فى وسط المدينة بالقرب من الجامع الكبير وعلى أهم مسارات الحركة [9]. أما الحرف والصناعات البسيطة فهى لم تنفصل عن العمران والمناطق السكنية، بل تركزت كل حرفة من الحرف فى موقع تختلط فيه أماكن العمل بدور السكن. ذلك الأمر الذى تناسب مع تبادل الخبرات فيما بين أصحاب المهنة الواحدة من ناحية، ومع التواصل فى انتقال أصول الصناعة من جيل إلى آخر من ناحية أخرى. وقد كان للتجانس فى تجمعات أهل الحرف والتجارة أثرا بالغا فى التقارب والتآلف الاجتماعى، مما أدى إلى التقارب بين السكان فى شوارع وأزقة العمران المتضام فى نمط اجتماعى أساسه درجات القرابة وامتداد العائلات.

التضام فى مجتمعات الصحراء

وإذا كان البحث يهدف إلى إيجاد الدلائل على مدى تحقيق التشكيل العمرانى المتضام للتنمية المتواصلة فى مدننا العربية بصفة عامة، فإن تلك الدلائل يمكن التحقق من جدواها بوضوح بدراسة مجتمعات البيئة الصحراوية. فلم تختلف البيئة العمرانية بنسيجها المتضام فى المدن عن أصالة التجمعات العمرانية الصحراوية من حيث تشكيل العلاقات الاجتماعية وتواصل التراث عبر مئات السنين. ولكن العمران فى الصحراء كان أكثر تضاما ودمجا فتقاربت صفوف المبانى المتلاصقة وضاقت مسارات الحركة وكثر تعرجها لحماية الواجهات من أشعة الشمس الحارقة ومن حركة الرياح الساخنة خلال الفراغات. ولشدة قسوة البيئة الصحراوية وجفاف العيش فيها كان للعمران دورا كبيرا فى الاحتواء النفسى للسكان، فقد احتضنت المبانى شاغليها ودعتهم الفراغات فيما بينها للتقارب والتآخى. وبطبيعة الحال تميز العمران فى تجمعات الواحات الصحراوية عن طبيعة التشكيل المتضام فى المدن الكبيرة ذات الحضارات المتراكمة والفنون الأصيلة، فكانت التجمعات أقل حجما وأكثر بدائية وبساطة. وساعد انعزال العمران فى الواحات والتكوين الاجتماعى القبلى على استمرار الثقافة المحلية وثبات نمط الحياة الذى توافق مع ظروف الطبيعة الصعبة دون تكلف أو تطلع للكماليات المعيشية.

التجربة المصرية لتخطيط تجمعات الواحات الصحراوية

يتناول البحث دراسة حالة لبعض التجمعات التاريخية ذات العمران التراثى التى توطنت فى واحات الصحراء الغربية المصرية وهى سيوة والفرافرة وموط والخارجة (شكل 1). وقد روعى فى اختيار هذه التجمعات وجود مخططات على مستويات مختلفة قامت بها الهيئة العامة للتخطيط العمرانى كما هو مبين بالجدول 1 والشكل 1. كما أن هذه التجمعات، وخاصة فى محافظة الوادى الجديد، كانت ولا تزال هى محل الاهتمام من قبل الدولة منذ الخمسينات فى القرن الماضى. وقد مرت هذه التجمعات بتغيير كبير فى النمط العمرانى التقليدى بها سواء بالامتداد العشوائى غير المخطط أو بتخطيط المحليات بالمحافظة لبعض المناطق المستحدثة عن طريق تقسيم الأراضى أو توفير نماذج مكررة للمساكن الحكومية (الشعبية) على أطراف التجمعات القائمة. وقد أدى ذلك إلى امتدادات كبيرة على نمط عمرانى مستحدث لاستيعاب الزيادة السكانية وخاصة تلك التى نجمت عن هجرة العمالة من وادى النيل للحصول على فرص العمل بالأنشطة التنموية الجديدة. وفى نفس الوقت تدهور النمط التقليدى للتجمع الأصلى فى معظم الأحيان بسبب هجرة الأجيال الجديدة إلى المناطق المستحدثة .

التجمع	مستوى التخطيط	سنة الإعداد
تجمعات واحة سيوة	استراتيجى- إقليمى	1997
مدينـة مــوط	هيـــكلى	1987
مدينـة الخارجـة	هيـــكلى	1988
مدينـة الفرافرة	عـام- تفصـيلى	1998

جدول 1: مستويات التخطيط لتجمعات دراسة الحالة

لم يراعى الفكر التخطيطى على كافة المستويات للتجمعات المذكورة الحساسية البيئية للواحات الصحراوية والخصائص الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات التقليدية والعمران التراثى المتمثل فى أنوية هذه التجمعات. فلم تعكس المخططات خبرات البناء المتوارثة وقيم العمران التقليدى المتواصل على مدار مئات السنوات والمتوافق مع البيئة الصحراوية، بل لجأت إلى الأساليب التخطيطية النمطية للتعامل مع مشاكل المدن وامتداداتها بصفة عامة. ولأن المخطط أدرك أن الأنوية التقليدية هى جزء من التراث فتعامل معها فى معظم الأحيان على أساس أنها تاريخ أو آثار يجب صيانته والحفاظ عليه ليكون مزارا سياحيا، ولم يتعامل معها كمناطق سكنية يمكن امتدادها وتطويرها على نفس الأسس المستمدة من قيمها الموروثة. ولم تعالج المخططات الامتدادات العمرانية القائمة حول الأنوية التقليدية، كما اقترح ت مناطق مستحدثة ملاصقة لتلك الأنوية، مما حد من امتدادها التلقائى الموروث وساعد على سرعة تقلص التشكيل العمرانى المتضام وسيادة التشكيل المنبسط على الأرض.

ففى المخطط الاستراتيجى والإقليمى لتجمعات واحة سيوة (وتتمثل فى تجمع مدينة سيوة وتجمع أغورمى شمال شرق المدينة وتجمع جبل التكرور جنوب شرق المدينة) تم تحديد مناطق الامتداد العمرانى على محاور الطرق الرابطة للتجمعات الأصلية وفيما بين تلك التجمعات، وتم اعتبار الأنوية التقليدية مناطق أثرية تمثل إمكانات للتنمية السياحية [10]. أما بالنسبة للقلب التاريخى لمدينتى موط والخارجة فقد أوصت المخططات الهيكلية على الارتقاء بها وإحياء الأنشطة فيها ولكن بغرض المحافظة عليها كتراث إنسانى حى يساعد على جذب السياحة [11]،[12].

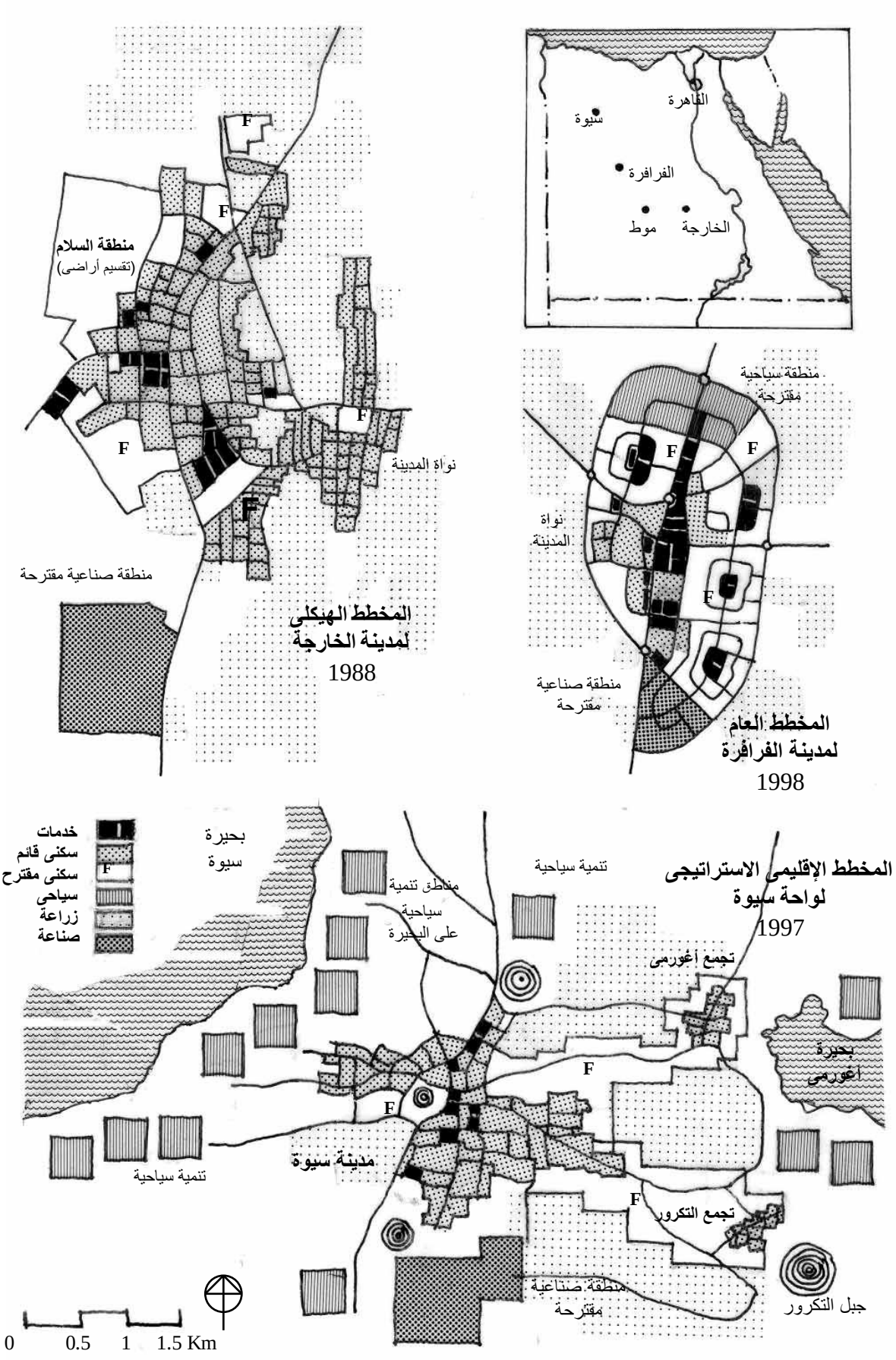

شكل 1 مخططات بعض تجمعات الواحات المصرية

ويلاحظ أيضا المبالغة فى حجم السكان المستهدف بالمخططات، حيث تم تقدير عدد السكان فى سنة الهدف فى نهاية الفترة التخطيطية (تتراوح بين 20-25 سنة) بناء على الطاقة الاستيعابية الاقتصادية القصوى لفرص العمل المتوقعة للأنشطة التنموية المستهدفة. فقد استهدف المخطط الهيكلى لواحة سيوة مضاعفة عدد السكان "لتحقيق توازن سكانى بين المجتمع التقليدى بالتجمعات القائمة والمجتمع المستحدث بنسبة 1:1" [10]. وفى الفرافرة تم إعداد المخطط العام على أساس زيادة عدد السكان الحالى من أربعة آلاف نسمة إلى 30 ألف نسمة سنة الهدف (أى أكثر من سبعة أضعاف) [13]. ويؤدى تضاعف عدد السكان بهذه الصورة إلى تضخم الكتلة العمرانية للتجمع، فيخرج من مفهوم التجمع الصحراوى فى واحة ذات بيئة خاصة وحساسة إلى مفهوم المدينة ذات الحجم الكبير نسبيا والتى تستوعب أنشطة اقتصادية حضرية مثل الصناعة والسياحة التى خصص لها مناطق مفصولة على الأطراف التجمع.

وإذا تتبعنا مدى تأثير الفكر المعاصر الذى يتبنى مبدأ التنمية المتواصلة فى مخططات مدن الواحات المختارة فلا نجد له أثرا واضحا فى مخرجاتها على المستويات المختلفة. ففى المخطط الإقليمى لتجمعات واحة سيوة نجد أن استراتيجية التنمية المقترحة هى التنمية الشاملة بمفهوم تعدد ركائز التنمية الاقتصادية من سياحة وزراعة وصناعة دون دراسة واعية لتأثير أنشطة هذه القطاعات على بيئة الواحة الصحراوية أو لتحقيق الاستدامة فيها. وعلى مستوى المخطط الإقليمى الهيكلى لنفس الواحة فقد تم تخصيص مناطق واسعة فى الجنوب للأنشطة الصناعية ومناطق سياحية على بحيرات الواحة لا تتناسب مع أساليب التخطيط فى الصحراء.

أما فى المخططات الهيكلية لمدينتى موط والخارجة، فقد ظهرت حساسية المخطط فى تبنى بعض أساليب التشكيل المدمج والذى تمثل فى عملية تكثيف العمران القائم والامتداد بحرص على الأراضى الفضاء وعلى حدود الكتلة العمرانية. وكان المنطق من وراء هذا التكثيف تعظيم الاستفادة من البنية التحتية المتاحة وتقصير مسافة الرحلات [11]،[12]. وفى ظل غياب التنسيق بين التخطيط والتنفيذ قامت الجهات المحلية فى مدينة الخارجة بتحديث المدينة بإنشاء الشوارع الأسفلتية العريضة التى لا تتناسب مع البيئة الصحراوية ولا حجم المرور الآلى المحدود بها. وعند التعامل مع الامتدادات العمرانية الموقعة على المخطط الهيكلى قامت المحافظة بتقسيم الأراضى فيها، ومنها منطقة السلام على مساحة مليون متر مربع على نمط شبكى متعامد منتظم يتنافر مع النسيج العمرانى القائم [14].

ويظهر المخطط العام لمدينة الفرافرة أن الفكر التخطيطى المتبع لم يراعى العوامل الطبيعية والعمرانية للتجمع التقليدى، بل أدرجه كمجاورة ضمن خمسة مجاورات سكنية جديدة فى نسيج عمرانى واحد ممتد على الأرض على مساحة تساوى حوالى خمسة أضعاف مساحة التجمع القائم [13]. وبدلا من استخدام أسلوب التخطيط المدمج المنصوص عليه فى نفس الدراسة، تم تخطيط المدينة بالنمط التكرارى الذى يقوم على الفصل بين الاستعمالات والذى يتبنى مبدأ التدرج الهرمى للوحدات التخطيطية المتناغمة مع تدرج شبكة الطرق والخدمات العامة والمناطق المفتوحة. كما تم تقدير مساحات الاستعمالات المختلفة طبقا لمعدلات ومعايير تخطيطية موحدة تم استخدامها فى معظم المدن المصرية الجديدة.

إشكالية المرجعية لأساليب التخطيط بالفكر الغربى

أفرزت الحضارة الإسلامية توافقا بين التشكيل المتضام واحتياجات الحياة فى المدينة العربية الصحراوية. ومنذ عصر النهضة الصناعية وما صاحبها من تغيرات جذرية فى أساليب الحياة ومن أهمها الاعتماد على السيارة فى الانتقال، تأثر التشكيل العمرانى للمدينة العربية بالمعطيات الحديثة التى استمد أغلبها من الغرب. الأمر الذى أدى إلى الصدام بين إبهار الحداثة وبين الأصالة المستمدة من تراثنا. وقد استدرج المخططون فى تيار الحداثة فأهملوا العوامل المستمدة من البيئة والتراث الاجتماعى على حساب مبادئ الوظيفية والاقتصاد التى تميز بها الفكر الغربى المادى. ومع إغفال أهمية الدراسات

الاجتماعية والبيئية فى إعداد وتنفيذ مخططات مدن الواحات فى الصحراء المصرية أصيبت التجمعات التراثية فى مقتل.

ونحن إذ نتفق مع الفكر الغربى فى أن مبدأ التنمية المتواصلة يحققه التشكيل العمرانى المتضام، وخاصة فى تجمعات الصحراء، إلا أنه يجب توفيق هذا الفكر مع واقعنا قبل التسليم به حتى نتدارك الوقوع فى إشكالية التقليد السطحى. فمن الواضح أن جوانب كل من التنمية المتواصلة والتشكيل المتضام تختلف فى مجتمعنا عن تلك التى فى الغرب.

تظهر أولويات تواصل التنمية للحفاظ على البيئة بالفكر الغربى فى الحد من التلوث وتوفير الطاقة. أما نحن فلم ندرك بعد مشكلات التنمية المتواصلة من هذا المنظور ، وإن كنا لا نعارضه. ولكن مع اختلافنا فى طبيعة الحياة عن الدول الصناعية الكبرى المنتجة والمستهلكة للصناعات الكيماوية والنووية والأسلحة، فإن مفاهيمنا بخصوص مشاكل التلوث والطاقة تختلف فى الدرجة والأولوية. وإن كانت تلك النواحى بالقطع تهدد حياة الإنسان ، فضلا عن أمن الأجيال القادمة ، إلا أننا ندرك أن مشكلة التواصل بالمفهوم الغربى هى مشكلة لم نشارك فى صنعها فى المقام الأول، ولا يتأتى لنا أن نكون على قدم المساواة مع دول الغرب فى حمل همومها.

أما التنمية المتواصلة من منظورنا فتتمثل فى الحفاظ على التناغم مع بيئتنا الخاصة بمفهومها الشامل الذى كان عنصرا فاعلا فى تواصل التجمعات الصحراوية عبر السنوات، فنحن نبحث أولا عن التوافق المفقود بين الإنسان والبيئة كشرط للتواصل المنشود . والبيئة العمرانية العبقرية فى الأنوية التقليدية لتجمعات الواحات، والمصنوعة من الطوب اللبن الصامد لمئات السنين، هى خير دليل على أن التواصل قام على مصالحة مع الطبيعة عرفها الإنسان المصرى منذ القدم.

ويختلف التشكيل العمرانى المتضام المقصود فى هذه الورقة فى مقياسه وشكله عما ورد فى الفكر الغربى. فالغرب ينادى بالرجوع إلى التشكيل المتضام من منطلق أن تجمعاته تمتد فى الضواحى على مساحات واسعة من الأراضى بكثافة سكنية منخفضة. هذا الامتداد العمرانى يختلف فى مقياسه وآلياته عما يحدث فى تجمعاتنا، ولذلك فإن تطلعاتنا فى مفهوم التضام تختلف فى الشكل والمضمون. والتكثيف السكانى والبنائى عندهم هو تعظيم استخدام الأراضى للتنمية العمرانية، مما يعنى زيادة الارتفاع بالمبانى على أقل رقعة ممكنة من الأرض، فى حين أن مقصودنا بالتضام يحترم المقاييس الإنسانية فى تشكيلات الفراغات وعلاقتها بارتفاعات المبانى. والعودة إلى التشكيل المتضام فى الفكر الغربى يعتمد على تكثيف الأنشطة والاعتماد على المواصلات العامة دون السيارة الخاصة والتقليل من عدد الرحلات لتوفير الطاقة والحد من التلوث. أما مفهوم تكثيف الأنشطة فى مجتمعنا فيهدف إلى زيادة الترابط والتفاعل الاجتماعى فى المقام الأول، فى حين لا يحتل هذا الهدف أولوية متقدمة فى المفهوم الغربى المادى.

التوصيات: ملامح التشكيل المتضام للتجمعات الصحراوية

يوصى البحث بالرجوع لفكرة تضام التشكيل العمرانى فى تخطيط التجمعات الصحراوية لما لها من تأثير على التنمية المتواصلة من عدة جوانب. وتنقسم توصيات ملامح التشكيل المتضام إلى مستويين، أحدهما خاص بالتشكيل العمرانى بصفة عامة ، والثانى يختص بالبنية الهيكلية للعمران بصفة تفصيلية . فأما على مستوى التشكيل العمرانى، فنوصى برفع كثافة العمران للتجمع واتباع أسلوب النمط المنتشر لتوزيع التجمعات فى الواحة. وأما على مستوى البنية الهيكلية للعمران داخل التجمع فتشمل التوصيات خلط استعمالات الأراضى وتعدد استعمالات الأنشطة الخدمية وتكثيفها. كما تتناول التوصيات تأثير التشكيل المتضام على جوانب ثلاثة للتنمية المتواصلة، وهى البيئة والاجتماع والاقتصاد.

فبالنسبة لحجم التجمعات الصحراوية نوصى بأنه لا يجب المبالغة فى التخطيط لامتدادها عمرانيا وسكانيا. فلا يجب أن يزيد حجم التجمعات المتضامة التشكيل لتحتوى مئات الآلاف من السكان مثل ما هو مقترح فى تخطيط مدينتى سيوة والفرافرة. فعوضا عن الامتداد الأفقى بضم بعض الأراضى على الأطراف، يمكن الوصول إلى أقصى طاقة استيعابية للتجمع من خلال رفع الكثافة السكانية والبنائية للعمران القائم (densification / consolidation) واستغلال الفراغات البينية وسط الكتلة العمرانية. ويكون حجم التجمع بذلك أقرب إلى أن يكون وحدة مترابطة عمرانيا وسكانيا تتميز بتجانس السكان والتماسك الاجتماعى (social cohesion) فى ظل القيم الموروثة من تجمعات الصحراء.

ويراعى فى عملية التكثيف البنائى عدم زيادة ارتفاعات المبانى إلى الحد الذى يخل بنسبتها إلى عروض مسارات الحركة الضيقة وبما يتناسب مع ارتفاعات المبانى السائدة والتى لا تزيد عن ثلاثة أو أربعة أدوار فى هذه التجمعات التقليدية. ومن شأن تلك الارتفاعات ونسبتها إلى عروض مسارات الحركة بينها توفير الظلال المطلوبة فى التجمعات الصحراوية. كما يراعى فى عملية التكثيف محاولة تجميع المبانى بالتلاصق للتقليل من مساحة تعرض الواجهات للإشعاع الشمسى، فضلا عن استعمال مواد البناء الطبيعية المتاحة لزيادة العزل الحرارى، مما يؤدى بدوره إلى الاقتصاد فى استعمال الطاقة فى تكييف الفراغات الداخلية. وبذلك يكون الغرض من التكثيف العمرانى تكوين مجتمع متوائم مع البيئة يشجع على استخدام المواد المحلية والتقليل من الاعتماد على التقنيات المكلفة.

وإن كان المستهدف للتنمية الاقتصادية زيادة عدد السكان بما قد لا يستوعبه هذا التجمع فإنه يمكن إضافة تجمعات جديدة أو تنمية أنوية قائمة قريبة من التجمع الرئيسى بنفس فكر التخطيط المتضام. ويرتبط توزيع هذه التجمعات بالأنشطة الاقتصادية التى تقوم عليها من زراعة أو سياحة أو خلافه. وترتبط هذه التجمعات مع التجمع الأصلى الذى يحتوى على الخدمات الأعلى مرتبة بواسطة الطرق التى تستخدم للمواصلات العامة. ويحقق هذا الفكر توافقا أفضل مع البيئة الصحراوية حيث أن هذه التجمعات تمثل تشكيلات عمرانية متضامة وفى نفس الوقت تحقق التوزيع السكانى المتوازن بكثافات سكنية مناسبة. وهذا النمط المنتشر (dispersed pattern) من التجمعات يتحاشى عيوب التكدس الناجم عن التشكيل العمرانى المتضام على مساحات كبيرة فى تجمع واحد كما هو مستهدف بالمخططات الحالية. كما أن من شأن هذا النمط المحافظة على هذه التجمعات المستقلة لتتوافق مع النسق القبلى الاجتماعى السائد ولتؤكد الانتماء للمكان. ويكون الانتشار الناجم عن هذا النمط أكثر اقتصادا من الانتشار الناتج عن تجميع العمران فى كتلة بنائية واحدة حيث أنه يحافظ على مسافات السير للأنشطة اليومية ويقلل من وسائل المواصلات العامة والحركة الآلية والتى تنحصر فيما بين هذه التجمعات وليس داخلها.

ونهدف من الرجوع إلى التشكيل المتضام المحافظة على المقياس الإنسانى فى عناصر البنية الهيكلية المختلفة (urban structure elements) للتجمعات الصحراوية القائمة. ومن أهم ركائز هذا المقياس قضاء الاحتياجات اليومية للسكان من صلاة وتجارة وعمل ودراسة فى نطاق مسافات السير المناسبة. ولتحقيق ذلك يجب تشجيع خلط استعمالات الأراضى (mixed land uses) وعدم فصلها مكانيا كما هو مقترح بالمخططات. فالاستعمالات المختلطة هى أكثر مناسبة للمجتمع المحلى من حيث الارتباط بين السكن وأوجه الأنشطة المختلفة مثل تواجد المحلات التجارية والورش الحرفية تحت المساكن فى نمط أشبه بما كان فى الأحياء الشعبية بالتجمعات الموروثة. وذلك الخلط فى الاستعمالات يتطلب توزيعا متوازنا للأنشطة التجارية على مسارات الحركة والفراغات العامة وعلاقتها الوثيقة بالمناطق السكنية بما يحقق الحيوية (vitality) لتلك المسارات والفراغات ، والتى من شأنها زيادة الترابط الاجتماعى من ناحية وتحقيق الأمن للمجتمع من ناحية أخرى. كما أن خلط الاستعمالات يؤدى إلى التقليل من الاعتماد على الحركة الآلية فى الانتقال مما يناسب انخفاض نسبة امتلاك السيارة فى هذه المجتمعات وضعف إمكانيات المواصلات العامة. ومن المؤكد أن خلط استعمالات الأراضى يؤدى إلى وفر اقتصادى فى الأرض وتقصير لمسافات الرحلات وشبكات الحركة والمرافق.

كما يجب تشجيع تعدد الاستعمالات للأنشطة الخدمية (multiple land use) والتقليل من انتشارها. فيمكن استخدام المكان الواحد فى أكثر من استعمال أو وظيفة فى أوقات مختلفة. فتستعمل المدرسة مثلا (سواء المبنى أو الفناء) فى أوقات غير دراسية لإقامة أنشطة ثقافية أو ترفيهية أو رياضية أو اجتماعية. وبالتالى فإن تعدد الاستعمالات يؤدى إلى تعظيم استخدام نفس المرافق والمبانى والفراغات للمكان الواحد لخدمة وظائف وأنشطة متعددة.

ونوصى أيضا بتكثيف الأنشطة (activity intensification) بزيادة استخدام المبانى والاستعمالات الخدمية. ويمكن تحقيق ذلك بتجميع مستويات الخدمات العامة بدلا من توزيعها مكانيا وخاصة الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية. فعلى سبيل المثال يمكن تجميع فصول مستويات التعليم العام فى مدرسة واحدة حسب الاحتياج بدلا من توزيعها فى مدارس للمراحل المختلفة، أو تجميع مستويات وتخصصات الخدمات الصحية فى مستشفى عام واحد. وينتج عن هذا النشاط الإنسانى المكثف تفاعلا له مردود اجتماعى إيجابى حيث يزداد النشاط الإنسانى فى المبانى والفراغات على مدار اليوم. أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا التكثيف يؤدى إلى زيادة كفاءة المبانى والاستعمالات الخدمية واختصار زمن وطول الرحلات. فمثلا وجود خدمات صحية وتعليمية بالمسجد الجامع يؤدى إلى كفاءة الاستغلال حيث تزداد أعداد العاملين والمترددين على المكان لتنوع الأنشطة فيه.

ويتضح مما سبق أن معظم هذه التوصيات التى ينادى بها البحث إنما هى دعوة للرجوع إلى القيم المتأصلة فى الموروث العمرانى التقليدى لتجمعات ومجتمعات الواحات المصرية والتى حاولنا اختصارها فى هذا البحث فى مفهوم "التشكيل العمرانى المتضام". ولذلك فإننا نعتقد أن تثبيت هذه القيم التراثية كمرجع للتوافق البيئى والتواصل العمرانى والاجتماعى يشكل مبدأ الاستدامة فى مفهومنا.

ولا شك أن الرجوع إلى التراث لتحقيق الاستدامة إنما هو مسئولية تقع على عاتق جهات متعددة منهم المخططون والمتخصصون والمفكرون فى هذا المجال. إلا أنه من الخطورة أن يظل الخاصة من المفكرين فى هذا المجال يتباحثون فى المثاليات والمتوارثات الحضارية بينما يظل العامة مستمرون فى الانغماس فى معطيات المدنية الغربية مما يزيد الهوة اتساعا ويحصر هذه المثاليات فى النطاق العلمى النظرى [14]. والواقع أن المجتمع المحلى فى الواحات يعكس هذه الهوة من خلال تخلى السكان عن البيئة العمرانية التقليدية وانجذابهم نحو الأنماط المستحدثة من العمران التى قد تتوافق مع طموحاتهم وتطلعاتهم لحياة أفضل. فهذه الأنماط تمثل لهم الوجاهة الاجتماعية حيث أن البناء بالخرسانة والطوب هو مدلول للرقى والتحضر. كما أن هذه الأنماط تحقق لهم الأمان فى السكن وتمتعهم بالمرافق، الأمر الذى افتقدوه فى الأنماط التقليدية التى أهملت وتداعيت. وبالرغم من عدم مناسبة التخطيط والمبانى فى المناطق المستحدثة للظروف المناخية، إلا أن الأجيال الجديدة فضلتها على النمط القديم للانفصال عن الموروث ولتحقيق الاستقلالية. وفضلا عن ذلك فإن التخطيط بمبدأ التشكيل العمرانى المتضام يجد مقاومة على المستوى الرسمى للدولة لأنه يمثل فى معظم الأحيان تخلفا عن مسايرة الوجه الحضارى المنشود، هذا التحضر الذى يعتمد على تبنى الاتجاهات التخطيطية المستوردة من الغرب والتى تقوم على فصل الاستعمالات والتدرج الهرمى للخدمات والمناطق السكنية والطرق وتكرار وحدة تخطيطية كالمجاورة السكنية.

ومن هنا يتضح أهمية تطبيق توصيات البحث وبلورتها فى نموذج واقعى ملموس يبرز مزايا التشكيل العمرانى المتضام ليحفز السكان على الرجوع إلى هذا النمط من جهة، ولإقناع القائمين على التخطيط بتبنى هذا الفكر من جهة أخرى. ويمكن تنفيذ هذا النموذج فى إطار مجموعة من المشروعات التجريبية مثل الارتقاء العمرانى والاجتماعى بقلب التجمعات التقليدية القائمة أو التخطيط التفصيلى للتجمعات الجديدة فى مناطق الاستصلاح الزراعى المستهدفة. ولاشك أن هذه المشروعات التجريبية سوف تمثل

الاختبار الحقيقى للجدليات المطروحة فى هذا البحث، حيث أن حجم ومقياس وتكلفة هذه المشروعات يتيح الفرصة لمراجعة وتطوير الأفكار والتوصيات المقترحة، وبالتالى الوصول تدريجيا إلى حلول تحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

المراجع

[1] World Commission on Environment and Development (WCED) (1987), *Our Common Future*, Oxford University Press, Oxford, UK.

[2] United Nations (1993), *Earth Summit Agenda 21: The UN Programme of Action from Rio*, United Nations Environment Program (UNEP), New York.

[3] Burgess, Rod (1999), "A Compact City Research Agenda For Developing Countries," a paper presented for the Second International Symposium of the Faculty of Urban and Regional Planning, Cairo University, entitled: *Planning Education in the 21st Century: Past Experiences and Future Responses*, Cairo, Egypt, April 26-28.

[4] Commission of the European Communities (CEC) (1990), *Green Paper on the Urban Environment*, CEC, Brussels, Belgium.

[5] Jenks, M., Burton, E. and Williams, K. (1996), "Compact Cities and Sustainability: An Introduction," in *The Compact City: A Sustainable Urban Form?* edited by Jenks, M., Burton, E. and Williams, K., E & FN Spon, London, UK.

[6] Frey, Hildebrand (1999), *Designing the City: Towards a More Sustainable Urban Form*, Routledge, London, UK.

[7] Hillman, Mayer (1996), "In Favour of the Compact City;" Jenks, M., Burton, E. and Williams, K. (1996), "Achieving the Compact City Through Intensification;" Thomas, L. and Cousins, W. (1996), "The Compact City: A Successful, Desirable and Achievable Urban Form?" in *The Compact City: A Sustainable Urban Form?* edited by Jenks, M., Burton, E. and Williams, K., E & FN Spon, London, UK.

[8] Breheny, Michael (1996), "Centrists, Decentrists and Compromisers: Views on the Future of Urban Form;" Welbank, Michael (1996), "The Search for a Sustainable Urban Form;" Scoffham, E. and Vale, B (1996), "How Compact is Sustainable – How Sustainable is Compact?" in *The Compact City: A Sustainable Urban Form?* edited by Jenks, M., Burton, E. and Williams, K. ,E & FN Spon, London, UK.

[9] ريمون، أندرية، *المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى* ، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991.

[10] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، "مخطط التنمية الشاملة لواحة سيوة: المخطط الهيكلى واستراتيجية التنمية العمرانية"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مصر، 1997.

[11] General Organization For Physical Planning (GOPP) & German Agency For Technical Cooperation (GTZ) (1987), "Mut Structure Plan: 1986 – 2010," GOPP, Ministry of Development, Housing and New Communities, Egypt.

[12] General Organization For Physical Planning (GOPP) & German Agency For Technical Cooperation (GTZ) (1988), "Kharga General Plan: 1986 – 2010," GOPP, Ministry of Development, Housing and New Communities, Egypt.

[13] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، "التخطيط العام لمدينة الفرافرة"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مصر، 1998.

[14] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، "المخطط الاستراتيجى لتنمية المجتمعات العمرانية بجنوب مصر"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مصر، 2000.

[15] حسن، الششتاوى، "المدينة العربية بين الدعوات الثلاث: السلفية والمعاصرة والمتحفظة"، فى ندوة *المدينة العربية، خصائصها وتراثها الحضارى الإسلامى*، منظمة المدن العربية، وزارة الشئون البلدية والقروية، بلدية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 28 فبراير- 5 مارس 1981.